

الإطار المؤسسي كألية فاعلة في تنفيذ وتفعيل وتحديث مخططات التنمية الإقليمية بالمحافظات

شعبان عطية ابوخطوة drshaban@azhar.edu.eg

قسم هندسة التخطيط العمراني – كلية الهندسة – جامعة الأزهر

المخلص:

ترتبط الآليات الفاعلة في تحقيق التنمية الإقليمية الشاملة علي جميع المستويات التخطيطية بعدد كبير من المستويات، بدءاً من المستوى القومي وصولاً إلى المستوى المحلي ويسعي البحث إلي دراسة الأطر (الآليات) المختلفة التي يمكن اتباعها لتحويل المخططات والقرارات من الواقع النظري الي الواقع العملي في صورة مشروعات يتم تنفيذها علي الواقع، وذلك من خلال وضع آليات لمتابعة تنفيذها للتدخل في أي مرحلة من مراحل المشروع حال تطلب الامر ذلك لتصحيح المسار، وتحديث وإعادة تقييم لتلك المشروعات. ومن خلال دراسة الأطر الحالية، والمحاولات التي بذلت في هذا الشأن، ومدى التكاملية والإنفرادية فيما بينها، وتقييم الجهات المسؤولة عن إعداد ومتابعة تفعيل وتنفيذ المخططات الإقليمية وعمل التحديثات اللازمة لها، قد توصل الي انه من المهم بمكان أهمية إنشاء كيان إداري علي مستوي المحافظات يكون قادراً علي توحيد الجهود لإخراج التوصيات، والمخططات الإقليمية الي حيز التنفيذ، ويتابع عمليات التحديث مع احتواء واشراك كافة شركاء التنمية في ذلك. حيث ان العملية التخطيطية عملية ديناميكية لا تتوقف علي إعداد مخططات ووضع توصيات، ولكن تحتاج إلي متابعة وتحديث، ومنحها اختصاصات أصيلة في التنسيق بين أفرع الوزارات والهيئات المعنية بالتنمية الإقليمية، من خلال المحافظ والذي سيكون الرئيس المباشر للعاملين المدنيين بكافة المدرجات، والهيئات التي لم تنقل صلاحياتها للإدارة المحلية للتدخل في أي مرحلة لتصحيح المسار، مع ضرورة وجود قاعدة بيانات خاصة بالمخطط، وإمكانية عرضها من خلال البوابة الإلكترونية للمخطط، لتتيح لهيئات المجتمع المحلي المشاركة في تنفيذ المشروعات المقترحة من خلال عرض الفرص الإستثمارية.

الكلمات المفتاحية: (الإستراتيجية، الهدف، آليات التنفيذ، تفعيل المخططات)

1- مقدمة:

خلال عمل دراسة لوضع مخطط استراتيجي تنموي للمراكز الإدارية، وتعتبر عملية تحويل تلك المخططات من وثائق وخطط ولوحات معتمدة إلي التنفيذ علي ارض الواقع من خلال البرامج التقنية والمشروعات في غاية الصعوبة لإشراك العديد من الجهات في عملية التنفيذ.

. ولتفعيل مخرجات المخططات الإستراتيجية وتنفيذ آلياتها من كافة الجوانب التنموية سواء على المستوى المكاني او القطاعي، ونظراً لهذا الكم الهائل من المسؤوليات نكون في حاجة ماسة إلي وضع آليات واضحة لمتابعة تنفيذ وتحديث المخططات الإستراتيجية وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة المسؤولة عن التنفيذ، ومن خلال الورقة البحثية سوف يتم الوصول لوضع آليات خاصة بعملية تفعيل وتنفيذ المخططات الإستراتيجية علي كافة المستويات التخطيطية وكذا اقتراح إطار إداري وتنظيمي يوضح الجهات المسؤولة عن التنفيذ ومهام كل جهة واليات متابعة التنفيذ لكل جهة، وذلك من خلال المنهجية المرسومة للبحث.

تبدل الدولة بمختلف قطاعاتها جهود كبير للنهوض بالتنمية علي كافة المستويات الإقليمية والمحلية بدايةً من تطوير الريف المصري بمستوياته المختلفة (مخططات ارشادية ثم مخططات استراتيجية للقرى والعزب والكفور ثم مخططات تفصيلية) وتطوير المدن من مخططات هيكلية وعامة ثم استراتيجية وتفصيلية، وتطوير المحافظات من خلال اعداد مخططات استراتيجية للمحافظات، الي ان تم وضع مخطط قومي لإستراتيجية التنمية العمرانية للجمهورية 2050 والذي انبثقت منه رؤية مصر 2030 ، وبحكم القانون فإن هيئة التخطيط العمراني هي الجهاز المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية علي مستوى الجمهورية، وفي ضوء ذلك قامت الهيئة بالإشراف على دراسات الأوضاع الراهنة لجميع المخططات الإستراتيجية للقرى والمدن بالجمهورية ووضع إستراتيجية التنمية العمرانية للمحافظات المصرية وقامت بتحديثها، وحرصاً من الهيئة على إستمرارية الجهد لصالح التنمية المتكاملة والمتوازنة فإنها تعمل حالياً على مواصلة الجهد من خلال استحداث مستوى من الدراسات اكبر من التجمعات واقل من المحافظات من

1-1 إشكالية البحث :

تتعدد المخططات الإستراتيجية وفق مستوياتها المختلفة من القومية الي المحلية وتتعدد الرؤي وتتنوع المشروعات، ورغم ان الجهة المشرفة علي اعداد تلك الدراسات واحدة الا انه تتعدد الجهات والتخصصات المنتجة لتلك الدراسات، ورغم التوصيات والمشروعات والبرامج الهامة التي تحتويها تلك المشروعات إلا ان الأمر يزداد تعقيداً عند تحويل تلك الخطط والسياسات الي مشروعات تنفذ علي ارض الواقع نظراً لعدم وجود جهة مسؤولة عن التفعيل ومتابعة التنفيذ مما يكون عقبة في تنفيذ تلك المخططات التي استغرقة الوقت والجهد والمال ايضاً.

كما ان موضوع آليات /أدوات تنفيذ مخططات وسياسة التنمية الاقليمية، وتحقيق أهدافها، هو موضوع جديد نسبياً، هذا ويرجع ذلك أنه لم يناقش ويدرس بشكل جيد سواء من جانب الأكاديميين أو التطبيقيين العاملين في مجال التنمية على المستوى الإقليمي على وجه الخصوص، وقد نشأت الصعوبة من وجود مجموعات متعددة من الآليات/الأدوات (المتاحة لمتخذي القرارات لتحقيق أهداف سياساتهم عند التنفيذ.

وقد يرجع ذلك لضرورة وجود نظام أولويات إذا كان عدد هذه الآليات/خليفة أدوات، وذلك بتصنيفها لتسهيل عملية الاختيار وتحقيق جودة تنسيق لتلك الأدوات بالسياسة الموضوعية لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وفي مجال التنمية الإقليمية رسم القانون دور هيئة التخطيط العمراني برسم السياسات المتعلقة بالتنمية العمرانية وترك التنفيذ لجهات اخري تفنقد الي الشمولية في عملية التنفيذ.

2-1 اهداف البحث:

يهدف البحث من خلال المنهج المقترح الي وضع اليات واضحة لتفعيل وتنفيذ المخططات الإقليمية والقاء الضوء حول الخطوات التي يمكن اتباعها لتحويل المخططات والقرارات من الواقع النظري الي الواقع العملي في صورة مشروعات يتم تنفيذها علي الواقع، كما يتم وضع آليات لمتابعة تنفيذها للتدخل في أي مرحلة من مراحل المشروع حال تطلب الامر ذلك لتصحيح المسار وتحديث وإعادة تقييم لتلك المشروعات، وذلك من خلال وجود إطار مؤسسي داخل الكيان الكيانات الحالية من خلال وضع وتأسيس هيكل إداري لإدارة تفعيل ومتابعة تنفيذ المخطط الإقليمي بالمحافظات المختلفة، تكون مسؤولة عن تنفيذ وتفعيل المخططات الإقليمية كاحد اهم آليات تفعيل وتنفيذ المخططات الإستراتيجية لمعاونة المسؤولين بالهيئة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية كونها الجهة المسؤولة عن إدارة وتنظيم العمران في مصر.

3-1 المنهج والمنهجية المتبعة في البحث:

لتحقيق أهداف البحث تركزت الدراسة في منهجيتها علي ثلاث محاور أساسية في المحور الأول المحور النظري يتم مراجعة وذكر ادبيات البحث من خلال التعرف علي الآليات المتبعة لتفعيل المخططات العمرانية بشكل عام والإقليمية بشكل خاص، وفي المحور الثاني سيتم التطرق الي الجهات المعنية بإدارة العمران في مصر وتحديد مهام ومسؤوليات

كل جهة، ثم في المحور الأخير تم اقتراح نموذج كيان مؤسسي تنسيقى يعمل كآلية تنفيذية يسعى الي القيام بمتابعة تفعيل وتنفيذ المخططات الإقليمية كآلية فاعلة تجمع بين العديد من آليات التفعيل التي تم ذكرها حيث يري البحث ان الآليات الإدارية لها الدور الفاعل والمهم ضماناً لتفعيل، وسيتم استخدام عدة مناهج في الوصول الي الهدف المرسوم للبحث منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل الوضع الراهن لإدارة العمران في مصر وتحديد الجهات المسؤولة عن إدارة التنمية الإقليمية علي مستوي الأقاليم والمحافظات التابعة لها وأهم التحديات التي تواجه تنفيذ المخطط الإستراتيجية وتحليل الهيكل التنظيمي للإدارات التي تتعلق بتنمية المحافظات سواء بهيئة التخطيط العمراني او المحافظات لوضع التصور المقترح للهيكل التنظيمي المقترح لمتابعة وتفعيل المخططات التنموية علي كافة المستويات التخطيطية وصولاً للأهداف والمقترحات المرجوة من البحث.



شكل (1) يوضح الإطار التنظيمي والإداري لتفعيل وتنفيذ المخططات الإستراتيجية (الباحث)

4-1 الكلمات المفتاحية :

- الإستراتيجية: مجموعة الأهداف والآليات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وعادة ماتصمم الإستراتيجية لتحقيق أهداف طويلة الأجل ، وتكون عامة وشاملة وليست في شكل كمي محدد .
- الرؤية : هي تصور مستقبلي قائم على أسس علمية في رسم شكل المستقبل لأي كيان اجتماعي يبدأ بالفرد وينتهي بالدولة وهذا التصور لا بد ان يشمل ثلاث ابعاد البعد المكاني والبعد الزمني والبعد الانساني.
- الهدف : هو النتيجة التي نرغب في تحقيقها أو هي نقطة النهاية بالنسبة للتنمية المفترضة ويسعى الكثيرين إلى تحقيق الأهداف في وقت محدد من خلال ضبط المواعيد النهائية، وبشبهها الغاية أو المقصد ، وتكون الأهداف إما طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل حسب الغرض من

الهدف ، ويكون عاماً على مستوى المنطقة او خاصاً بمنطقة محددة.

- **آليات التنفيذ:** تم مراجعة عدد من دوائر المعارف، والمعاجم – القواميس، للبحث عن المفهوم اللغوي للمصطلح، ولكن للأسف وجد أن معظم هذه المراجع ان لم يكن جميعها قد نحت منحى هندسي – طبي – عملي لتعريف الأداة / الآلية، بمعنى أنها قطعة عدة مثل شاكوش أو مقص -أو منشار، آلة، وتعريف الأداة الآلية – معناها ومغزاها يحتاج لدراسة بعناية للجانب المؤسسي/ الإداري الذى يمثل القوة الإدارية، والتوصيف القانوني لاستخداماتها وأنشطتها.

وهناك قاعدة عامة فى استخدام أدوات السياسة وهى " عدد الأدوات يجب أن يساوى على الأقل عدد الأهداف، وأضاف بنت هانسن ذلك بهدف تحقيق كامل الأهداف، وفى هذه الحالة يصبح نجاح السياسة أعلى كلما ازداد عدد الأدوات . والأداة أو الوسيلة – قد تكون اقتصادية – أو آلية إدارية تنظيمية – قانونية وهى عبارة عن معلمه/ مؤشر، تستخدم تضبط – تسهل تحقيق هدف/ أهداف اقتصادية. (12) Bent Hansen.

ومما سبق يمكن استخدام كلمة آليات التنفيذ والتفعيل بمعنى الأدوات والنظم والوسائل والمناهج المستخدمة فى تنفيذ وتفعيل مخططات التنمية على كافة المستويات وتحويلها من خطط وسياسات وقرارات الي مشروعات تنفذ على ارض الواقع ومتابعة تفعيلها وتحديثها.

- **تفعيل المخطط الإقليمي:** تحويل النصوص والخرائط والاهداف إلى واقع ملموس فى صورة خطط زمنية مجدولة وبنوقيتات محددة تراقب من خلال متابعة التنفيذ .

2- **الإنفرادية والتكاملية لآليات تفعيل وتنفيذ مخططات التنمية الإقليمية:**

1-2 **دور الآليات الفاعلة فى تحقيق التنمية الإقليمية الشاملة على جميع المستويات التخطيطية:**

مع تبنى الدول لسياسة التنمية العمرانية كآلية لإعادة رسم التنمية لديها من خلال تخطيط إقليمي منبثق من تخطيط قومي شامل، لتساهم فى خلق بيئة حضرية جديدة يتم فيها عمليات التنمية شبة الإقليمية مما يؤدي الى تقليل الفوارق الإقليمية ، دون ايجاد آلية مؤسسية وتنفيذية فاعلة لتحقيق اهدافها، والاعتماد على وحدات الادارة المحلية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة كاطر مؤسسية لتنفيذ برامجها التنموية دون مراجعة مدى كفاءة تلك الاطر فى تحقيق اهدافها وتقويم أدائها من هذا المنظور، واستمرت الدولة فى تبنى هذا الاسلوب فى ادارة التنمية معتمدة على التنسيق الشكلي بين الاطارين القائم والجديد، على الرغم من انعكاس آثار غياب التنسيق بينهما على اهداف التنمية المستدامة لكل من التجمعات القائمة والجديدة ومن اهم ما يلاحظ لهذا

الغياب هو استمرار التفاوت الإقليمية بين محافظات واقاليم مصر واستمرار تدهور البيئة العمرانية، لذلك فأن الإتجاهات المعاصرة وتجارب الدول فى " إدارة التنمية" تعتمد على اطار مؤسسى تنسيقى وتنفيذى لكل عناصر التنمية العمرانية المستدامة داخل حدود نطاق مكانى محدد تخطيطيا سواء فى الاسكان والخدمات والمرافق العامة وادارتها أو فى جذب المستثمرين فى الأنشطة الاقتصادية بهدف زيادة فرص التوطين الاقتصادي والسكانى داخل هذا النطاق فى اطار الرؤية العامة للدولة.

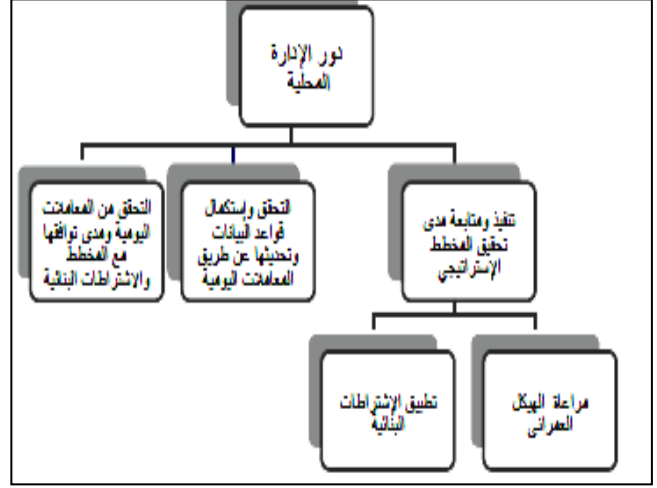
وقد وجدة محاولات كثيرة من الآليات او الأدوات التي تتحدث عن تنفيذ المخططات العمرانية عامة والإقليمية خاصة إلا ان جميع هذه الأفكار والدراسات المطروحة عن آليات التنفيذ لم يتم وجود تكامل فيما بينها ولكن تدور معظمها حول الية واحدة تعبر عن وجهة نظر من جانب واحد مثل المشاركة المجتمعية كآلية من آليات التنفيذ، او توظيف التكنولوجيا الحديثة ، او غيرها ولكن لم نجد مقترح يضم العديد من الأدوات والعناصر التي تجعل من مجموعة قرارات وتوصيات مشروعات قابلة للتنفيذ على ارض الواقع.

2-2 **نظم المعلومات الجغرافية ودورها فى تفعيل المخططات الإقليمية:**

احد اساليب إدارة العمران لدعم المحليات ومتخذي القرار تكون من خلال نظام معلوماتي مبسط يستغل قواعد البيانات، كما انه إحدى مخرجات مشروعات المخططات الإستراتيجية، لمراقبة وإدارة ومتابعة تنفيذ المخططات الإستراتيجية، ; كما انه يعد أداة فعالة للتحقق وتحديث البيانات بقواعد البيانات الجغرافية ودعم قرارات المحليات فى التعاملات اليومية فى إطار تطبيق الاشتراطات البنائية والمخططات الإستراتيجية ويمتاز النظام بأنه لا يحتاج إلى مهارات متخصصة بالحاسب الالى أو معرفة ببرامج نظم المعلومات الجغرافيا ليناسب الكوادر البشرية بالإدارات المحلية المختصة بتنفيذ تلك المخططات، وتعتبر قاعدة البيانات المعدة للمشروعات الإقليمية بالنسبة لهيئة التخطيط العمراني والاستشاريين مؤشر لمتابعة مدى تحقق أهداف المخطط الإستراتيجي ومراحله وأداة لتحليل معدل التغير المكاني الديناميكي بالمناطق المختلفة مع الزمن والمعدلات الزمنية لتنفيذ المخططات التفصيلية بمناطق الامتداد للتنبؤ باتجاهات النمو وأداة إنذار مبكر للتغيرات التي قد تطرأ على المخطط الإستراتيجي والاحتياج لتحديث المخطط الإستراتيجي لمواكبة التغيرات المستحدثة بالمدينة لعدم الانحراف عن الرؤية المقترحة للمدينة.(7)ابوالسعود(2014)

4-2 الخصائص المكانية واثرها كآلية لتنفيذ مخططات التنمية الإقليمية:

إن تطبيق الآلية لا يتم من خلال اعتماد أسلوب أو سياسة تنموية معينة واحدة لكل الأحيزة المكانية، بل في حقيقتها تختلف اعتماداً على ما تحويه تلك الاحيزة من خصائص تميزها عن الأخر، فالوعي بالتفاوت المكاني وكون الاحيزة المكانية لا تملك نفس الإمكانيات وان بعضها لها من الموارد ما يمكنها من التطور والنمو والتنمية خلافا لأخرى لا يمكن لها تأمين حتى حاجاتها الأساسية والملحة، فبدأت مسألة الآلية التنموية تطرح نفسها في مختلف مخططات التنمية بصفة تدريجية، إن الإقليم بما يحتوي عليه من (الطاقات البشرية، الاستثمارات، التجهيزات، المرافق، المصانع، المباني، الأراضي ونوعيتها... الخ) يشكل نوعاً من رأس المال الثابت الذي يساهم بدوره في جذب رأس المال الجديد أو المتحرك، فالإقليم يمثل في حد ذاته رأس مال مكاني من شأنه أن يحدد وبدون أي تدخل مستوى وأهمية الاستثمارات الجديدة للأفراد وللمجتمع على السواء. (9 إبراهيم 2019)

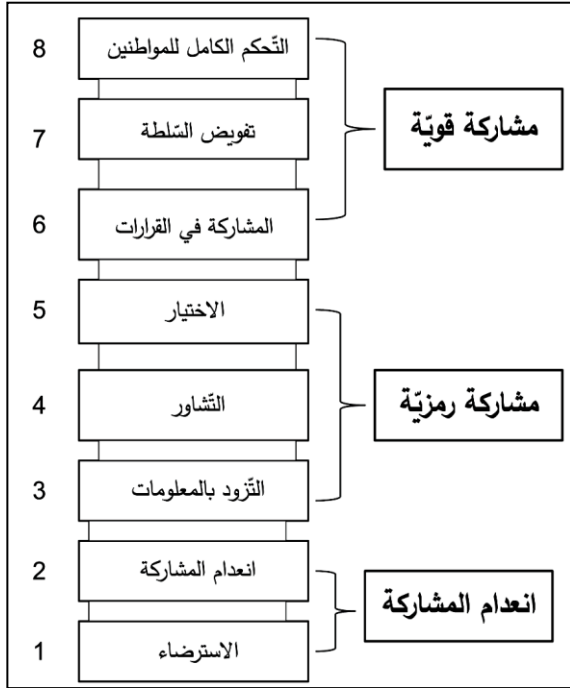


شكل (2) يوضح دور الإدارة المحلية في نظم المعلومات المكانية (ابوالسعود، مرجع سابق)

3-2 المشاركة الشعبية كآلية لتنفيذ مخططات التنمية الإقليمية:

إن انتشار نسبة عالية من درجات الوعي الثقافي، والاجتماعي، والسياسي بين صفوف وأفراد هيئات المجتمع يعد عاملاً على درجة كبيرة من الأهمية ليس فيما يتعلق بحجم المشاركة فقط، بل وبقوة المشاركة واتجاهها، فكلما ارتفعت نسبة الوعي، وامتدت المشاركة إلى مفردات ومجالات أكثر، كانت أهمية المشاركة أكبر وأكثر فاعلية. وتلعب المشاركة المجتمعية دور مهم في العملية التخطيطية بدائناً من تحديد المصعوبات والمشكلات مما يساهم في وضع الحلول ثم الدور الأكبر في تنفيذ ومتابعة تفعيل تلك الحلول، وتعتبر المشاركة السكانية أو المجتمعية كأحد اهم آليات تفعيل وتنفيذ المخططات التنموية بشكل عام والعمرانية منها بشكل خاص، لما لها من تأثير وانعكاس على تخطيط المدن وتسييرها؛ فهي من المقاربات التي تتيح فرصة لكل الفاعلين والمشاركين في العملية التخطيطية لإبداء آرائهم والتعبير عن انشغالاتهم بالشكل الذي يضمن توظيف وتجسيد هذه الآراء وتغطية العجز في النقص الموجودة بالبيئة المراد تخطيطها، وتلبية مختلف الحاجيات اليومية، وتعتبر المفاهيم المتعلقة بالحوكمة واللامركزية والمشاركة المجتمعية من العناصر الرامية للبحث عن البيئة المناسبة لمعيشة السكان، وتطوير المجالات التي يشغلونها، ولعلّ ناذج التخطيط المتبعة تعدّ وسيلة للسكان ومستعملي المكان لممارسة المشاركة المجتمعية.

كوسيلة مهمة في التخطيط والتنمية الحضرية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقدم اجتماعي وعدالة اجتماعية تقوم على أساس الحدّ من الفوارق الطبقيّة والإقليمية على حد سواء. وتعود البدايات الأولى لظهور المشاركة السكانية في التخطيط المعاصر إلى قانون تخطيط المدن البريطاني الذي صدر عام 1947، والذي أشار بشكل واضح وصريح في مواده إلى ضرورة مناقشة واستشارة أصحاب العلاقة في موضوع التخطيط والتصميم الحري كضمان لنجاح عملية التطوير لمناطقهم. (8، قري، عيسى 2019).



شكل (3) يوضح درجات المشاركة السكانية (قري، عيسى مرجع سابق)

5-2 دعم ومشاركة الأطراف وتحديد الأدوار للقيام بالدور المنوط به :

تتطلب عملية التنمية الإقليمية سواءً للأقاليم او المحافظات الواقعة في نطاقها من خلال تنفيذ المخططات الإقليمية المعتمدة لها مشاركة العديد من الأطراف التي تتباين قوي تأثيرها المباشر وغير المباشر على عملية التنفيذ ولكن بلا شك فإنه لا غنى عن دور أي من هذه الأطراف لتحقيق كفاءة العملية التنفيذية ونظراً لصعوبة التنسيق مع كل هذه

(بالمحافظة).

آليات قانونية وتشمل (القوانين المنظمة لشئون العمران – اللاوائح والقرارات الخاصة - ..)

هي مجموعة القوانين والقرارات واللاوائح التنفيذية التي تؤثر بأي شكل علي تفعيل او عدم تفعيل ومتابعة تنفيذ المخططات الإقليمية، بسبب التعارض بين نصوص القانون او التداخل في الإختصاصات، او عدم التنفيذ لأي سبب، سواء لوجود قوانين تتعامل مع المناطق الحضرية والمناطق الريفية علي حد السواء، وتطوير ليات التنفيذ قانونياً بما يتوافق مع التطور التكنولوجي والمتغيرات المتلاحقة وتراعي الظروف المحلية سواء للأقليم الحضرية او الزراعية او الصحراوية او التي لها ظهور صحراوي .

آليات فنية وتشمل (البيانات – المعايير الفنية – البوابة الإلكترونية التفاعلية الخاصة بمشروعات التنمية-

المراسد الحضرية - ..)

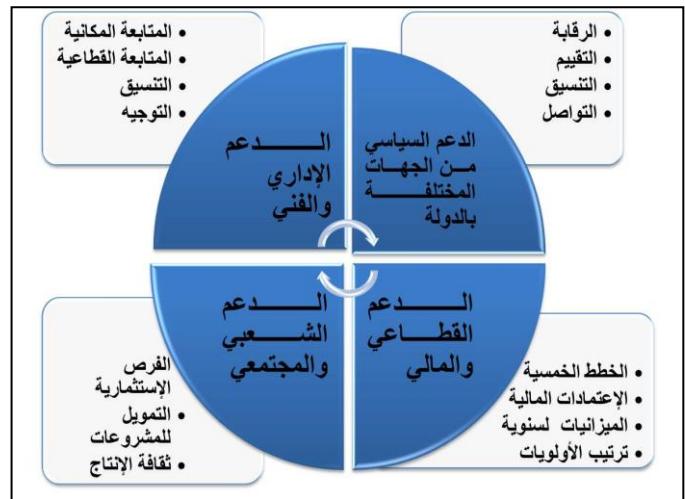
يعتمد تفعيل الآليات الفنية علي العديد من مفردات الآليات الإدارية والقانونية، حيث ان التطور الإيجابي للآليات الإدارية والقانونية يؤثر إيجاباً علي تطور الآليات الفنية.

لا يقصد بالآليات الفنية مراحل العمل التخطيطي ولكن يقصد بها صياغة منهج مقترح لمفردات الآليات الفنية التي يعتمد عليها نجاح الآليات الإدارية والقانونية، فعند تحديد فريق عمل لإعداد دراسة معينة فلا تكمن الأهمية بتحديد تخصصات مختلفة بأعداد محددة فقط بل لابد من ان يكون جميع أعضاء فريق العمل علي قدر كبير من الكفاءة والخبرة المهنية المتخصصة لديهم المقدره علي تشخيص منطقة العمل بشكل دقيق والتحليل الجيد لاستنتاج الإمكانيات وتحديد المشكلات، ووضع الحلول المناسبة والقابلة للتنفيذ، كما انه لديهم من الأدوات التي تضع تلك المخططات موضع التنفيذ.

(6حجازي 2007)

الأطراف باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها (ورش عمل - إجتماعات - إتصالات ... إلخ) فإن إستحداث آليات الإتصال والتنسيق المناسبة لكل طرف وتهينته للمشاركة بفاعلية في عملية التنفيذ يعتبر من أهم مهام إدارة مسئولة تكون من هي الجهة الرئيسة المسئولة عن متابعة التفعيل والتنفيذ للمخططات التنموية المختلفة بالإضافة إلى كافة الجهات المعنية وبمشاركة هذه الأطراف التي تمثل أضلاع المربع الداعم لعملية التنفيذ والذي يحتويها بداخله حيث يحقق الدعم بمستوياته الأربعة (5 جاد، أخر 2012):

- **الدعم السياسي (من الجهات المختلفة بالدولة)**
- **الدعم الإداري والفني (للمحافظات والأحياء)**
- **الدعم القطاعي والمالي (الوزارت والإدارات الفرعية المعنية)**
- **الدعم الأهلي(المجالس المحلية - القطاع الخاص - مؤسسات المجتمع المدني) (11 وزارة الشئون البلدية 1425هـ)**



شكل (4) يبين دعم ومشاركة الأطراف المختلفة لتفعيل المخططات

الإقليمية (الباحث بتصرف)

6-2 تصنيف آليات التفعيل والتنفيذ لمخططات التنمية الإقليمية:

من خلال تعريف الآليات كما ذكر سابقاً يمكن تصنيف تصنيف آليات التفعيل والتنفيذ الي :

آليات إدارية وتشمل (آليات الإدارة المحلية – آليات المشاركة المجتمعية – الآليات الإجرائية-..)

ويقصد بها الأدوات الواجب توافرها للجهات الإدارية المختلفة سواء علي مستوى الإدارة المحلية من كوادرات فنية وإمكانيات مادية مثل الأجهزة والبرامج ، وكادر فني من متخصصين ، مع تحديد للأدوار وتوزيع للمهام، ويمكن باختصار شديد استحداث إطار مؤسسي يجمع في داخله كل الأطراف المعنية بالعملية التخطيطية والتنفيذية المسئولة عن تفعيل وتنفيذ المخططات الإقليمية مع مجموعة من الأدوات الفاعلة تحت مسمي (إدارة تفعيل وتنفيذ المخططات الإقليمية



شكل (5) يوضح تصنيف آليات التفعيل والتنفيذ لمخططات

التنمية الإقليمية (حجازي والباحث بتصرف)

3- الأطر المسؤولة عن إدارة العمران في مصر:

3-1 المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية:

تم انشاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية كما نص علي ذلك قانون البناء الموحد 119 والصادر بتاريخ 2008 وحدد القانون مهام ومسؤوليات المجلس علي ان يكون للمجلس الشخصية الاعتبارية يشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كلاً من وزراء الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصناعة والتجارة الخارجية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والزراعة واستصلاح الأراضي، والموارد المائية، والسياحة، والكهرباء والطاقة، والري، رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ورئيس المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة، ورئيس معهد التخطيط القومي، ورئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وعدد خمسة من الخبراء المختصين بالتنمية والتخطيط، وخمسة ممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، يتم اختيارهم من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء بناءً علي ترشيح الوزراء المعنيين.

وقد حدد القانون مهام المجلس بحيث يكون معنياً بتطوير آليات التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بالتخطيط على المستوى المركزي والإقليمي، مما سيشكل فرصة لدعم دور الحكومة المركزية في تحفيز التكامل بين القطاعات المختلفة للوصول إلى تنمية مستدامة متكاملة على المستوى الإقليمي كما يلي:

■ وضع استراتيجية لتطوير الإطار التشريعي للتخطيط من خلال التكامل بين التشريعات المختلفة المنظمة لإدارة التنمية العمرانية.

■ تفعيل العلاقة بين المستويات التخطيطية المختلفة في عملية إعداد مشروعات وخطط التنمية وذلك في إطاره السياسات والخطط القومية.

■ تطوير الإطار المؤسسي لضمان التكامل بين التخطيط القطاعي الذي تعده وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتخطيط المكاني الذي تعده وزارة الإسكان ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وذلك لضمان ربط المخططات المكانية بالخطط الاقتصادية للدولة (قانون البناء الموحد)

كما حدده اختصاصات تدور حول (وضع سياسات، وإقرار الخطة القومية، إقرار المخطط القومي للتنمية العمرانية، وإقرار دليل ارشادي لكل، ومناقشة مشروعات الخطط الإقليمية الخمسية والسنوية، واعتماد الاشتراطات التخطيطية والبنائية، وتقويم ومتابعة تنفيذ الخطط الإقليمية، وقترح وإبداء الرأي في التشريعات المتعلقة بالتخطيط والتنمية الإقليمية، ومراجعة خطوات إعداد الخطط على المستوى القومي، والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بالتخطيط والتنمية، وتفعيل دور شركا التنمية، وربط استراتيجيات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي).

3-2 الهيئة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية:

تم إنشاء الهيئة العامة للتخطيط العمراني طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 1093 لسنة 1973 وينص القرار في مادته الأولى علي أن "تتشأ هيئة عامة مقرها مدينة القاهرة تسمى

الهيئة العامة للتخطيط العمراني تكون لها لشخصية الاعتبارية وتتبع وزير الإسكان والتشديد وتخضع لإشرافه ورقابته وتوجيهه وتسرى في شأنها أحكام قانون الهيئات العامة". وتحدد مسؤوليات الهيئة في المادة الثانية من القرار علي ان " تتولي الهيئة إرساء قواعد السياسة العامة للتخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية في الجمهورية والتنسيق بينها وبين خطط وبرامج الإنتاج والخدمات العامة وفاء باحتياجات الحاضر وأساساً للمستقبل كما تباشر مسؤولية التحقيق من تطبيق تلك الخطط (4) علام وأخرون (2000).

وتحدد مسؤوليات الهيئة طبقاً لقانون البناء الموحد رقم (119 لسنة 2008) ولائحته التنفيذية بأن الهيئة هي الجهاز المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة، وإعداد مخططات وبرامج هذه التنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحافظه، ومراجعة وإقرار المخططات العمرانية على المستوى المحلي في إطار الأهداف والسياسات القومية والإقليمية والمحلية للتخطيط والتنمية العمرانية المستدامة.

وقد حدد القانون اختصاصات (تنظيم العمران قوميًا وإقليميًا، إعداد المخططات الإستراتيجية للتنمية العمرانية وتطوير آليات تنفيذها، وإعداد البحوث والدراسات القطاعية، إعداد دلائل الأعمال، .. الخ)

وتتكون الهيئة العامة للتخطيط العمراني من 5 إدارات مركزية و6 إدارات عامة تابعة مباشرة لرئيس مجلس الإدارة.

3-3 المراكز الإقليمية للتخطيط والتنمية العمرانية:

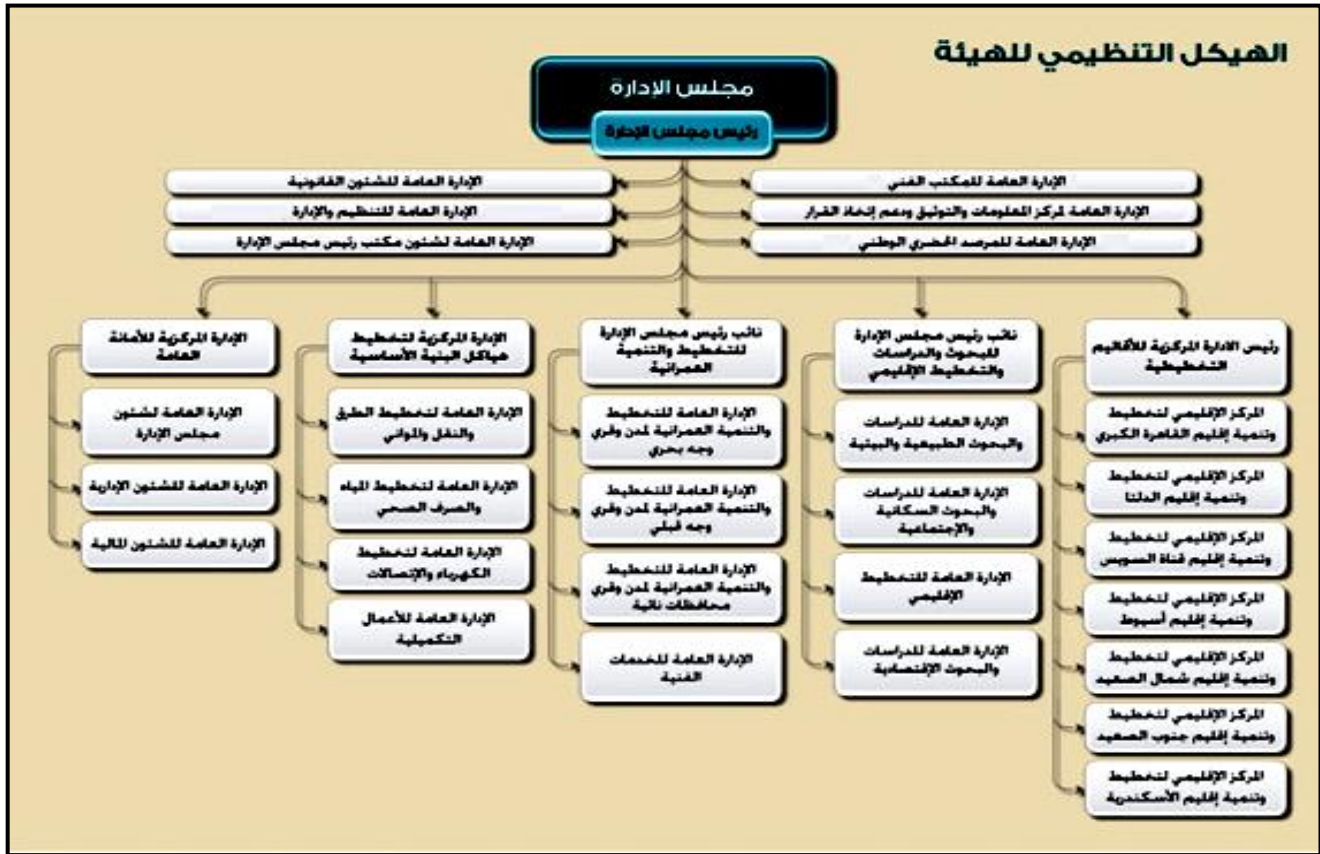
هي مراكز إقليمية للتخطيط والتنمية العمرانية وتتبع الهيئة العامة للتخطيط العمراني وتباشر اختصاصاتها في الأقاليم الاقتصادية السبعة، وكان الهدف من إنشاء تلك المراكز الإقليمية كبدية لدعم اللامركزية وتقليل الأعباء عن الهيئة المركزية. وتتولى تلك المراكز الدعم الفني للإدارات العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بمحافظات الإقليم، ومتابعة إعداد وتنفيذ مخططات مدن وقرى تلك المحافظات. وأسهم القانون رقم 119 لعام 2008 في تقوية دور هذه المراكز.

اهم اختصاصات المراكز الإقليمية (طبقاً لقانون البناء الموحد)

■ إعداد كراسة الشروط المرجعية، إبداء الرأي الفني في المخططات التفصيلية، الدعم الفني للإدارات العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بمحافظات الإقليم، ومتابعة إعداد وتنفيذ مخططات مدن وقرى المحافظة، ومعاونة الجهات المعنية في المهام الفنية والإدارية، .. الخ).

3-4 ادارة التخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظات:

حت قانون البناء الموحد رقم 119 لسنة 2008 في المادة (8) علي إنشاء إدارة متخصصة للتخطيط والتنمية العمرانية بكل محافظة لدعم اللامركزية. وحت الوحدات المحلية على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، والمشاركة الإيجابية في إعداد المخططات وبرامج التنمية الخاصة بها، بالإضافة إلى تقليل الأعباء من على كاهل الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تتبع الإدارات العامة للتخطيط العمراني المحافظة التابعة لها (الإدارة المحلية).



شكل (6) يوضح الهيكل الإدارة للهيئة العامة للتخطيط العمراني gopp

كما اثبت الواقع ان المراكز الإقليمية غير فعالة فهي لا تعدو سوي منسق بين المحافظات وبين هيئة التخطيط العمراني بدون صلاحيات حقيقية لإدارة التنمية ومتابعة تنفيذ المخططات الإقليمية والعمرانية، وعليه فإن الحاجة ماسة الي إيجاد آلية تنظيمية لإحكام المتابعة والرقابة والتنسيق بين الأطراف المختلفة لتفعيل وتنفيذ المخططات الإقليمية. (9) **الصواف وابوالغيط (2020)**

تعدد الجهات المعنية بالتنمية علي مستوي المحافظات ولكنها يغيب عنها التنسيق فيما بينها، كما ان المؤسسات الإقليمية محدودة الاختصاصات مما ينعكس علي ضعف قدرتها المؤسسية والتنظيمية وعدم تفعيل دورها في متابعة تفعيل وتنفيذ المخططات الإقليمية، ونظراً لتعدد وتداخل الجهات صاحبة الولاية علي أراضي الدولة ساهم بشكل كبير في تأخير تنفيذ المشروعات المدرجة ضمن المخططات الإقليمية.

كما انه نظراً لعدم التزام الخطط التنفيذية بالمخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية علي المستوى القومي والإقليمي بالخطط الخمسية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بشكل دقيق وباصرار علي تنفيذ كل توصيات ومشروعات المخططات الإقليمية، والتفتت المؤسسة علي المستوى المركزي، وعدم قدرة السلطة التنفيذية والأقليمية علي وضع سياسات إقليمية، وانشاء مؤسسات إقليمية (اللجان العليا للتخطيط الإقليمي وهيئات التخطيط الإقليمي) محدودة

اختصاصات الإدارات العامة للتخطيط والتنمية العمرانية (مواد 14 و 15 و 20 و 119 من قانون لعام 2008)

■ إعداد التقارير ورفعها إلى المركز ، كما تعد المخططات التفصيلية للمدن والقرى بناءً علي الاشتراطات التخطيطية والبنائية، وتقوم بذلك بواسطة من تعهد إليه من الخبراء والاستشاريين والجهات والمكاتب الهندسية والاستشارية المتخصصة المقيدون لدى الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وتقوم بوضع قواعد واشتراطات مؤقتة لمخططات تفصيلية لتنظيم العمران، في حالة عدم وجود مخططات عامة أو قبل اعتماد المخططات الاستراتيجية.

3-5 تقييم الوضع الراهن للأطر المنظمة للعمران في الوضع الحالي:

تعددت الدراسات التي تهتم بالمخططات الإقليمية للإسراع بعملية التنمية والحد من الامتداد العشوائي للمدن والقرى، إلا ان هذه الدراسات ركزت علي الجوانب الاقتصادية والعمرانية للتخطيط الإقليمي، ونقص واضح في الدراسات المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية، وتقييد دور المحافظين في متابعة تنفيذ الخطط الإقليمية والعمرانية وإعدادها، والإشراف علي تنفيذها في ضوء القوانين المتعلقة بالحفاظ علي النظام العام وممارسات الوحدات المحلية في ذلك.

1-4 الإطار الإداري المقترح لتفعيل وتنفيذ المخططات الإقليمية:

يعتمد هذا المقترح على ان تكوين الجهة المسؤولة عن تنفيذ المخطط الإقليمي إدارة التنمية الإقليمية بالمحافظات (الإدارة العامة للتخطيط والتنمية الإقليمية) مع عمل التعديل اللازم في هيكلها الإداري الحالي وامدادها بالكوادر الفنية اللازمة على أن تتولى مسؤولية عملية التنفيذ والمتابعة والتنسيق بين الجهات المختلفة، وتتكون هذه (الإدارة) تتبع المحافظ مباشرة وتتكون من أعضاء ذوي خبرة إدارية وفنية واسعة وقدرة على النظر بشمولية للبرامج التنموية، على أن يكونوا متفرغين للعمل (الإدارة المستحدثة) ويكونوا على درجة عالية من الإلمام بعمل باقي الجهات المسؤولة عن إعداد المخططات الإقليمية (هيئة التخطيط العمراني – المراكز الإقليمية) والإدارة العاملة في مجال التنفيذ بفروع الوزارات المختلفة بالمحافظة، ويراعى أن يكون فريق العمل الإداري محدودا في مقابل فريق العمل الفني .

وبدراسة الهيكل التنظيمي القائم للمحافظات يتبين انه تختص (إدارة التخطيط والتنمية العمرانية) بالمحافظات حالياً وفق قانون البناء الموحد وحديد اختصاصاتها بتقديم الدراسات والتوصيات المتعلقة بشؤون العمران داخل المحافظة ورفعها الي المراكز الإقليمية ومرجعيتها المحافظات التابعة لها دون ان يكون لها دور واضح في عملية التفعيل ومتابعة التنفيذ للمخططات الإقليمية، ويقترح تعديل مسمى (إدارة التخطيط والتنمية العمرانية) الى مسمى (إدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي) يكون مرجعه (الإدارة الهيئة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية)، وعليه سيتم وضع هيكل إداري مقترح للإدارة بموقفها الجديد، حيث تم وضع الهيكل المقترح ضمن هيكل المحافظات مع تعديل مايلزم من مسميات واستحداث مايلزم من إدارات فرعية، حيث تختص هذه الإدارة بتهيئة البيئة العامة لعملية تنفيذ المخطط الإقليمي للمحافظة وتنفيذ توصياته والمتابعة والتقييم والتحديث والمراجعة من خلال دائرة مغلقة بالتنسيق مع الهيئة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية التابعة لوزارة الإسكان.(1) علام

وأخرون (2000)

2-4 الهيكل الإداري المقترح لإدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي:

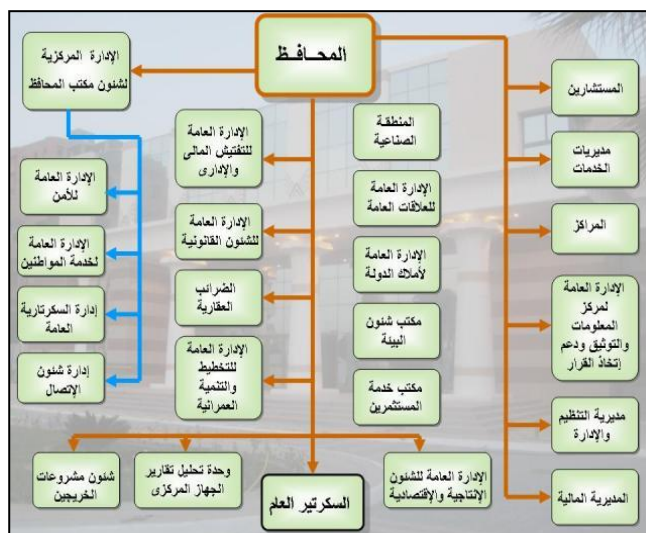
من خلال المنهجية المتبعة للبحث تم الوصول لمقترح الهيكل الإداري للإطار المؤسسي الخاص بتفعيل وتنفيذ وإعادة تحديث المخططات الإقليمية وقد تم اقتراح ان يتبع إدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي بالمحافظة خمس إدارات وهو كما يلي:-

- 1- إدارة التخطيط والدراسات الإقليمية. – 2- متابعة تنفيذ المشروعات والخدمات. 3- المرصد الحضري.
 - إدارة نظم المعلومات الجغرافية. 5- إدارة الاستثمار.
- ويتبع هذه الإدارات وحدات فرعية متخصصة حسب المهام المنوط بكل وحدة تنفيذها.

الاختصاصات، وتعدد وتداخل الجهات صاحبة الولاية على أرضي الدولة، وغياب إطار مؤسسي إقليمي يحقق البعد المكاني الذي يربط بين المشروعات والاستثمارات. ولمواجهة التحديات تم صياغة عدد من الآليات والسياسات التي تدعم اللامركزية في تنفيذ القرارات المتعلقة بتنفيذ مخططات التنمية الإقليمية المتوازنة.(2)عبدالعال مرجع

(سابق)

كما برزت اهم سلبيات قانون البناء الموحد: ضعف إمكانيات التنفيذ، ومحدودية المشاركة من الجهات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مشروعاته ضعيفة ولا ترتبط بالموازنة لانها تعتمد من وزارة الإسكان وتعتمد على الاستشاريين بشكل أساسي ويقودها التكنوقراط، وضعف المحاسبة والمراجعة في ان مهندسوا الأحياء والمدن بالإدارة الهندسية مازلوا يتعاملون مع القانون الجديد بنفس منطق القانون القديم تنحصر كل مسؤولياتهم في استخراج التراخيص دون ان يكون لهم دور واضح في تنفيذ ومتابعة تفعيل مخططات التنمية الإقليمية. (3 رياض،محمد)

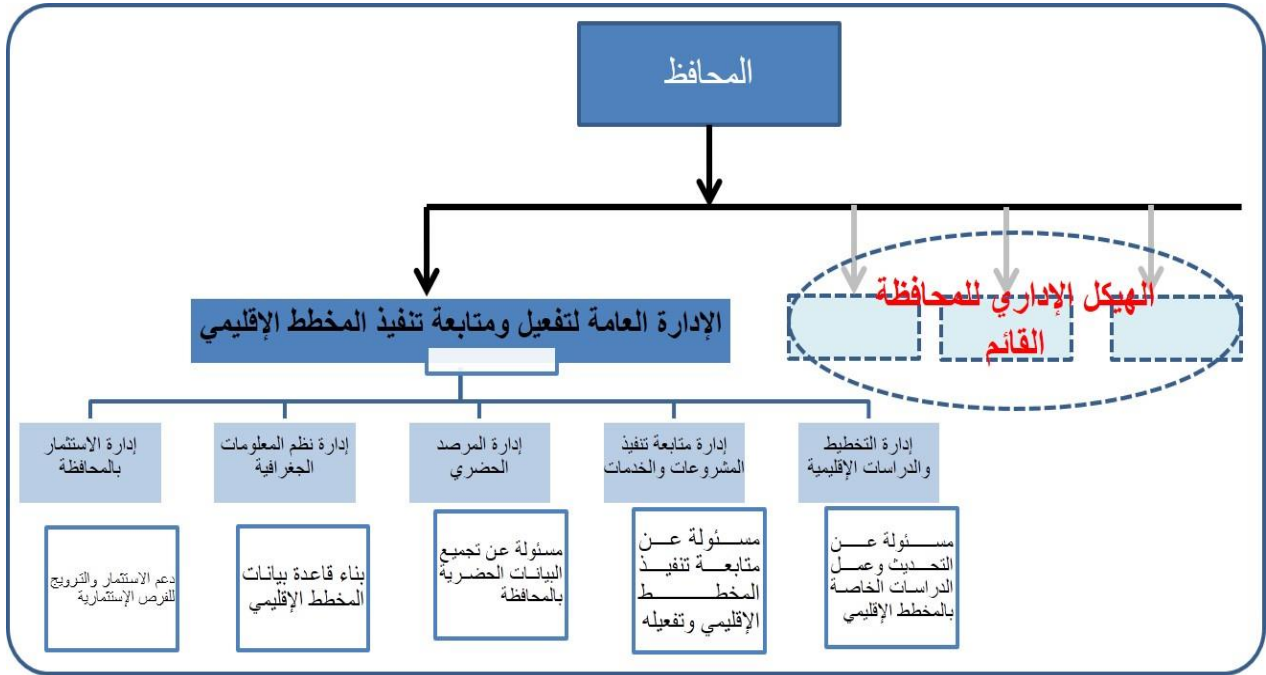


شكل (7) يوضح الهيكل التنظيمي لإحدى المحافظات (محافظة الغربية)

الموقع الإلكتروني للمحافظة

4- الإطار المقترح في تنفيذ وتفعيل وتحديث مخططات التنمية الإقليمية بالمحافظات .

تمثل التنمية الإقليمية الأداة الرئيسية للتنمية القومية الشاملة علي المستوي القومي، ومن هنا تبرز أهمية البحث الوصول إلي آلية فاعلة وملائمة لمعالجة الخلل السالف ذكره بخصوص تفعيل ومتابعة تنفيذ المخططات الإقليمية، وفي هذا السياق يتم اقتراح الهيكل التنظيمي للإدارة المختصة بتفعيل ومتابعة تنفيذ مخططات التنمية الإقليمية وهي بمثابة المرجع للجهة المسؤولة عن تنفيذ المخطط الإقليمي بالمحافظات، حيث ان إيجاد جهة مسؤولة عن التنفيذ تعتبر خطوة أساسية وقاعدية في عملية التنفيذ، حيث تتعدد الجهات المعنية بالعملية التنموية وتتشابك اهدافها وتوجهاتها وخطتها الجزئية، وتعتبر هذه الجهة بمثابة المنسق العام بين هذه الجهات كما تتولى متابعة الخطوات التنفيذية لكل جهة فيما يخصها.



شكل (8) يوضح الهيكل التنظيمي المقترح لإدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي (الباحث)

المشاريع وتنظيم المجتمعات بين مندوبي الإدارات الحكومية ومساعدة الإدارات الحكومية في إعداد برامج المشاريع ومراجعة ماتم تنفيذه من مشروعات بالخطة التنفيذية ومتابعة الطلبات المقدمة لإحداث الخدمات والمرافق والتنسيق بشأنها بين الجهات المختلفة، وأي مهمة أخرى تكلف بها.

ب- إدارة متابعة تنفيذ المشروعات والخدمات.

الهدف العام: متابعة تنفيذ وتفعيل المخططات الإقليمية وتحويل الخطط والتوصيات والسياسات والمشروعات الي واقع علي الأرض وتنسيق الجهود بين الجهات المختلفة لتحقيق ذلك .

وترتبط تنظيمياً بمدير إدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي بالمحافظة.

المهام: كل مايتعلق بتفعيل وتنفيذ المخططات الإقليمية ورصد التقدم في عمليات التنفيذ ومتابعة تقييم الأداء ومؤشرات قياس الأداء، ودراسة المشروعات المتعثرة وإمكانية التدخل في أي لحظة من عمر المشروع لعمل التقييم اللازم ، ويمكن التوصية باستبعاد المقاولين المقصرين وإثابة المجتهدين والملتزمين، والتنسيق بين الإدارات المختصة بتنفيذ المشاريع وتنظيم المجتمعات بين مندوبي الإدارات الحكومية ومساعدة الإدارات الحكومية في إعداد برامج المشاريع ومراجعة ماتم تنفيذه من مشروعات بالخطة التنفيذية ومتابعة الطلبات المقدمة لإحداث الخدمات والمرافق والتنسيق بشأنها بين الجهات المختلفة، وأي مهمة أخرى تكلف بها.

ت- وحدة الرصد الحضري:

الهدف العام: " إيجاد منصة موحده ومرجع اساسياً للمعلومات الحضرية يساعد في اتخاذ القرارات التنموية كما تساعد الاجهزة ذات الصلة بتطوير المحافظة وتنميتها " .

1-2-4 المهام الرئيسية (إدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي):

متابعة تنفيذ المخطط الإقليمي للمحافظة في إطار القوانين واللوائح، والتنسيق مع الهيئة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية والجهات ذات العلاقة لتطوير المحافظة، والإشتراك في تحديد الاحتياجات التنموية الخاصة بالمحافظة من خلال الدراسات المحلية لنقاط القوة ومكامن الضعف بالمحافظة، والتنسيق بين الجهات المعنية داخل المحافظة لتوحيد الجهود والإشراف على تنفيذ المشروعات التنموية بالمحافظة، وتحفيز فرص الاستثمار من خلال المنصة الموحدة حتى لا تنشبت الجهود بين الجهات المختلفة .

2-2-4 المهام التفصيلية للإدارة الفرعية:

أ- إدارة التخطيط والدراسات الإقليمية:

الهدف العام: القيام بجميع الدراسات التخطيطية (بيئية - عمرانية- اجتماعية - اقتصادية) للمحافظة وتحديثها) وترتبط تنظيمياً بمدير إدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي بالمحافظة).

المهام: اعداد الدراسات اللازمة لرسم السياسة العامة لتطوير المحافظة ، وتحديث بيانات المخطط الإقليمي للمحافظة، والمشاركة في إعداد الدراسات المحلية والتفصيلية للتجمعات العمرانية بالمحافظة، وإنشاء قاعدة البيانات الجغرافية والحضرية للمحافظة والإشراف على تطبيق ضوابط ، ودراسة وتحديد احتياجات المحافظات من المشروعات والتنسيق بين الإدارات المختصة بتنفيذ

للقطاع الخاص للدخول في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة بالمحافظة ، ولإشراف على العقود الاستثمارية التي تنشأ بنطاق المحافظة لتحديد الجاد منها والغير جاد ورفع التقارير اللازمة لجهات الاختصاص لتتخذ القرار المناسب، وتطبيق استراتيجيات الدولة في تقديم خدمات الاستثمار للمستثمرين من خلال قاعدة معلومات متكاملة للفرص الاستثمارية طبقاً للوائح والقوانين، وتصميم برنامج تنفيذي لتنمية الوعي الاستثماري محلياً وخارجياً بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، وأي مهمة أخرى تكلف بها الإدارة في مجال تخصصها.

3-4 الصلاحيات المنوطة لإدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي:

وفقاً للأهداف المرجوة والغاية المقصودة من تأسيس إدارة مختصة بتفعيل ومتابعة تنفيذ مخططات التنمية الإقليمية) كي تكون أداة فعالة من أدوات تنفيذ وتفعيل المخطط بالمحافظات المختلفة لابد أن توجد آلية للمتابعة والتنسيق كما يجب أن تخول للجهة المسؤولة عن التنفيذ بعض الصلاحيات اللازمة لإنجاز العمل وتنفيذ المهام الموكلة إليها بما يحقق لهذه الجهة الخصائص الواجبة لتحقيق الكفاءة للإدارات التنفيذية، وهذه الخصائص هي (المرونة - السرعة - الدقة - الفاعلية) وتنقسم هذه الصلاحيات إلى أربع مجموعات كالتالي :-

3-4-1 صلاحيات تنظيمية:

وهي الصلاحيات التي تخول للإدارة المختصة بتفعيل ومتابعة تنفيذ مخططات التنمية الإقليمية تنظيم الاجتماعات الدورية والطارئة بالجهات المسؤولة عن التنفيذ بالمحافظة لعمل الاجتماعات الدورية بالمحافظ ورأساء المركز المختلفة أو مدراء الجهات القطاعية العاملة بالمحافظة وكذلك تنظيم وعقد ورش العمل والمؤتمرات والندوات والمنتديات اللازمة لإنجاز المهام .

3-4-2 صلاحيات تنسيقية:

وهي التي تخول للإدارة المختصة بتفعيل ومتابعة تنفيذ مخططات التنمية الإقليمية الإتصال المباشر بجميع الأطراف المعنية لعملية التنفيذ، بغرض التنسيق أو التوجيه أو المتابعة على أن يكون ذلك بكل وسائل الإتصال المتاحة (مخاطبات - مراسلات - إلخ)

3-4-3 صلاحيات إعلامية :

وهي التي تخول للإدارة المختصة بتفعيل ومتابعة تنفيذ مخططات التنمية الإقليمية نشر البرامج الإعلامية عن عمليات التنفيذ والتوعية بموضوعات التنمية وقضاياها والأهداف العامة والخاصة للمخطط الإقليمي موضوع التنفيذ ويكون بإستخدام كل الوسائل الإعلامية المتاحة (إذاعة - صحف - إنترنت) وكذلك المشاركة في ورش العمل والمنتديات والمؤتمرات التي تنظمها الجهات الأخرى المعنية بقضايا التنمية وذلك بغرض التعريف الدائم وإعلام جميع الأطراف بطبيعة المخطط الإقليمي وأهدافه وإستراتيجية التنمية.

وترتبط تنظيمياً بمدير إدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي بالمحافظة.

المهام: إنشاء قاعدة بيانات ونظم معلومات حضرية وإدارتها، بحيث تكون منصة موحدة ومرجعا أساسا للمعلومات التي تستند إليها الأجهزة ذات الصلة بتطوير المحافظة وتنميتها، ومتابعة تنفيذ البرامج والمشروعات في المحافظة، وإتخاذ ما يلزم لضمان تنفيذها، بالتنسيق مع الأجهزة المعنية، وتطبيق مؤشرات تحسين وقياس كفاءة الأداء الحضري عليها في ضوء أهداف خطط التنمية المعتمدة أي مهمة أخرى تكلف بها الإدارة في مجال تخصصها، والتحديث الدوري لبيانات البوابة الإلكترونية التفاعلية للمخطط الإقليمي فيما يخص بياناتها عن طريق تطبيق ادخال البيانات المرتبط بالبوابة الإلكترونية.

ث- إدارة نظم المعلومات الجغرافية:

الهدف العام: العمل على المتابعة التقنية للبوابة الإلكترونية التفاعلية ووجود قاعدة بيانات جغرافية محدثة للمخطط الإقليمي للمحافظة .

وترتبط تنظيمياً بمدير إدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي بالمحافظة.

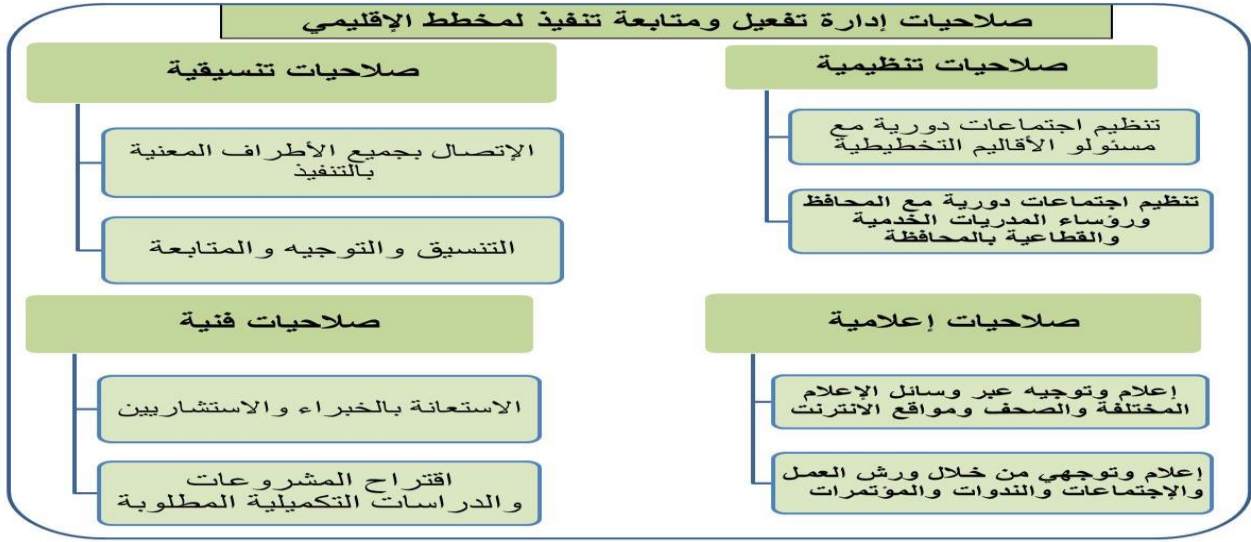
المهام: متابعة تقنية وتفعيل البوابة الإلكترونية للمحافظة حتى تكون منصة إعلامية للمخطط الإقليمي، وإنشاء قاعدة بيانات جغرافية وتحديثها لتزويد الإدارات الخاصة بالدراسات بما يحتاجونه من بيانات محدثة ودقيقة للمحافظة، أي مهمة أخرى تكلف بها الإدارة في مجال تخصصها .

ج- إدارة الإستثمار.

الهدف العام: العمل على تنسيق الجهود وإبراز الفرص الإستثمارية بالمحافظة بما يدعم طلبات الإستثمار .

وترتبط تنظيمياً بمدير إدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي بالمحافظة.

المهام: إقتراح الخطة الإستثمارية بالمحافظة وترتيب أولوية تنفيذها، والتنسيق بين الإدارات لتوحيد الجهود في إبراز الفرص الإستثمارية بالمحافظة، تحديد الفرص الإستثمارية بالمحافظة، دراسات الجدوى للمشروعات الإستثمارية المقدمة من المستثمرين، وضع التوصيات الخاصة ورفعها للجهات المختصة في حدود اللوائح والقوانين فيما يخص الفرص الإستثمارية، تنظيم الاجتماعات وعقد الندوات اللازمة لطرح الفرص الإستثمارية على المستثمرين، إعداد قوائم بالفرص الإستثمارية بالمحافظة وترتيب أولوياتها حسب أهميتها بالمحافظة، تزويد إدارة الإستثمار بالمنطقة بالمعلومات اللازمة الخاصة بالمناطق الإستثمارية بنطاق المحافظة، الإشراف على تطبيق نظام لتيسير وتبسيط إجراءات حصول المستثمر على جميع الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لمشروعه الإستثماري خلال المدد القانونية المنصوص عليها طبقاً للقوانين، وإتاحة ما يلزم لذلك من بيانات ومعلومات ، الإشراف على الموافقات والتصاريح والتراخيص بالعمل في مجال فحص الإجراءات والمستندات الخاصة بالمشروعات الإستثمارية وتقديم شهادات الإعتماد في نطاق المحافظة والتنسيق مع الجهات المختصة، وإقتراح حوافز الإستثمار المشجعة والجاذبة



شكل (9) يوضح صلاحيات إدارة تفعيل وتنفيذ المخطط الإقليمي (الباحث بتصريف)

- لا يوجد اي خطه لمتابعه التفعيل والتنفيذ للمخططات يلتزم بها قطاع المتابعة بوزارة التخطيط وهيئات التخطيط الإقليمي، كما تغيب غالباً عن تقارير المتابعة مؤشرات عن الأداء ومدى الالتزام بالجدول الزمني أو المخرجات، حتى يمكن التعرف على حجم الإنجاز الحقيقي للمشروع .

- لا يوجد عملية مؤسسية داخل وزارة التخطيط لتقييم أداء المشروعات وفقاً للعرض منها بعد اكتمالها حيث لا تقوم وزارة التخطيط بمتابعة تشغيل أو تقييم المشروعات بعد دخولها حيز التنفيذ.

- غير معروف لدى المسئولين في وزارة التخطيط آليات التوافق التي يتم العمل بها في حالة اختلاف رؤية المحافظة عن الوزارة القطاعية فيما يتعلق بالمشروعات التي تنفذ داخل المحافظة.

- هناك قصور فيما يتعلق بتطبيق اللامركزية حيث أن دور المديرية غير محدد بشكل كاف في عملية إعداد وتنفيذ الخطط، ويقتصر دورها عادة على تلقي الأوامر من الوزارة المركزية التابعة لها.

- هناك مجموعة من المشروعات التي يتم تمويلها من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، ورغم أهمية تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات الدولة، إلا أنه لا توجد تعليمات أو إرشادات معينة داخل الوزارات حول كيفية تمويل بعض المشروعات من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

- توصل البحث من خلال دراسة لأطر المتاحة حالياً لتنفيذ المخططات الإقليمية ضرورة وجود إطار للتكامل بين الهيئات المركزية المعنية بعملية التخطيط وإدارة أراضي الدولة لضمان ربط مخرجات المخططات التي تعدها تلك الهيئات ببعضها البعض ووضع الآليات التنفيذية لها، مع ضرورة وضع هذه الهيئات تحت كيان مؤسسي على المستنوى الأعلى يكون مسئولاً عن اعتماد رؤى التنمية القومية والإقليمية، ويتطلب تنفيذ هذه الرؤية ضرورة صياغة عدد من المبادئ الدستورية والقيام بإصلاحات تشريعية في القوانين المرتبطة بالعملية التخطيطية.

5- النتائج والتوصيات:

- تفتقر المخططات الإقليمية التي تم تبنيها من قبل الدولة إلى إطار مؤسسي فعال مسئول عن تنفيذ ومتابعة تفعيل تلك المخططات بما يحقق الاستفادة من الجهود والاستثمارات المبذولة في إعدادها، وبما يساهم في تحقيق التنمية المنشودة علي المستوى الإقليمي والقومي وهو ما أدى الي وجود فجوة بين ما يتم تخطيطه وما تم تنفيذه.(7)، عثمان، محمد احمد)

- أوصت الخطط الخمسية المتتالية في الدولة بدعم اللامركزية بتفويض المزيد من الصلاحيات للأقاليم والمحافظات مما يضيف للمبادرات وأساليب التنظيم للإطار المؤسسي لعملية التخطيط العمراني، وإدارة عملية التنمية العمرانية وكان من اهم مواد قانون البناء الموحد بإنشاء المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية، واعطائه الصلاحيات المختلفة.

- علي الرغم من وجود العديد من المخططات الخاصة بالتنمية الإقليمية إلا انها لم تكن فاعلة لعدم وجود آليات واضحة من شأنها تفعيل تلك المخططات وتتابع تنفيذها وتعمل علي تحديثها بصورة منتظمة، كما يرجع أيضاً الي التداخل الكبير في الإختصاصات بين بين الوزارات المركزية والمحليات مع الرغم من اتباع هيئة التخطيط العمراني كافة السبل القانونية والفنية في اعدادها.

- بالرغم من الجهود المبذولة في إعداد ومراجعة وإعتماد العديد من المخططات علي كافة المستويات، إلا ان معظمها لم يحظى بالرعاية والإهتمام من قبل المحليات ولم يبذل أي جهد لكي يجعلها في حيز التنفيذ وذلك نظراً لعدم وجود آلية واضحة لعملية التنفيذ ومتابعة التفعيل والتحديث.

- لا يوجد أى نظام مستقل يقوم بمتابعة وتقييم أعمال التنفيذ للمخططات الإقليمية والتحقق من اكتمال تنفيذها بالجودة والكفاءة المطلوبة وتعتمد في الأساس علي كفاءة الجهات التنفيذية بالمحافظة.

- 10- إبراهيم، مصطفى جليل " اثر الخصائص المكانية في آليات التنمية" المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي - جامعة بغداد، 2019.
- 11- الهيئة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية" الهيكل التنظيمي للهيئة" الموقع الرسمي للهيئة 2021.
- 12- وزارة الشؤون البلدية والقروية " دليل إعداد وتحديث المخططات الإقليمية" الطبعة الأولى 1426 هـ.
- 13- وزارة الشؤون البلدية والقروية " دليل تنفيذ وتفعيل المخططات الإقليمية" الطبعة الأولى 1426 هـ
- 14- Bent Hansen "The theory of Economic policy and planning, lectures in Economic theory" part2, institute of National planning, Cairo, 1964,p.5
- 15- https://www.tadamun.co/?post_typ=e=gov-entity&p=4807#.YZP2ilVBxdg
- 16- هيئة المطابع الأميرية، "قانون البناء الموحد 119 لسنة 2008" مصر 2008.
- 17- هيئة المطابع الأميرية، " اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد 119 لسنة 2008" مصر

- من المهم بمكان أهمية إنشاء كيان إداري علي مستوى المحافظات يكون قادرة على قيادة التنمية الإقليمية واشراك كافة شركا التنمية في توحيد الجهود لإخراج التوصيات والمخططات الإقليمية الي حيز التنفيذ ويتابع عمليات التحديث حيث ان العملية التخطيطية عملية ديناميكية لا تتوقف علي إعداد مخططات ووضع توصيات، ولكن تحتاج إلي متابعة وتحديث ، ومنحها اختصاصات أصيلة في التنسيق بين أفرع الوزارات والهيئات المعنية بالتنمية الإقليمية من خلال المحافظ والذي سيكون الرئيس المباشر للعاملين المدنيين بكافة المديريات والهيئات التي لم تنقل صلاحياتها للإدارة المحلي للتدخل في أي مرحلة لتصحيح المسار.

- دعم القدرات التنظيمية والقيادية بالمحافظة من خلال إنشاء مؤسسات تتمتع بالكفاءة والفعالية، ولقد أكدت الدراسات المعنية بتقييم الإطار المؤسسي علي المستوى علي ضرورة توحيد رؤية السلطة التنفيذية للأقاليم والإطار المؤسسي الحاكم لها واختصاصاتها.

مصادر البحث:

- 1- علام، احمد خالد،أخر"العمران والحكم المحلي في مصر" مكتبة الأنجلو المصرية،2000
- 2- عبدالعال، فريد احمد ، اخرون"آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر" معهد التخطيط القومي، 2016
- 3- محمد أحمد رياض "القوانين والتشريعات المنظمة للعمران المصرى وأوجه القصور" مجلة العلوم البيئية ،معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس، المجلد الثالث والأربعون، الجزء الأول، سبتمبر 2018 .
- 4- 5- جاد،عابد محمود واخر " تفعيل المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية، دراسة تطبيقية مدينة ابوكبير" مجلة جمعية المهندسين المصرية ، العدد 2012.
- 5- حجازي، حامد عبدالعظيم "تقييم آليات إعداد وتنفيذ مخططات التنمية العمرانية بـ ج.م.ع" رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الهندسة. جامعة الأزهر، 2007.
- 6- عثمان، محمد احمد"آليات تفعيل دور الأطر المؤسسية في إنفاذ المخططات العمرانية" رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني،2019.
- 7- ابوالسعود،طارق زكي "نظم المعلومات الجغرافية لإدارة العمران: نموذج مكاني مقترح كآلية فعالة لمرحلة تنفيذ ومتابعة تفعيل المخططات الإستراتيجية للمدن المصرية"مجلة كلية التخطيط العمراني والإقليمي جامعة القاهرة. العدد 13، سنة 2014.
- 8- قري، عيسى "آليات تفعيل المشاركة السكانية في التخطيط الحضري، مجلة العمارة والتخطيط" م (1)31 ، الرياض 2019م.
- 9- الصواف، ماهر، ابوالغيظ، هويدا، تقييم دور المحافظ والأقاليم الاقتصادية في الإشراف علي الوحدات المحلية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، العدد 3 مجلد 22 لسنة 2020.

nals.ekb.eghttps://erjm.jour

ISSN:

DOI: -----

ERJ
Engineering Research Journal
Faculty of Engineering
Menoufia University